

عبدالمجيد تبون رئيسا للجزائر لا يبدد الغضب الشعبي

تساؤلات حول حدود التزامات التغيير التي تبنتها حملة الرئيس الجديد



عود على بدء

القوي في السلطة وفي المؤسسة العسكرية، بعد الانتخابات الرئاسية بسبب استهلاكه سياسيا ورمزيا وتقدمه في السن إذ يبلغ 80 عاما.

أنصار تبون والمتعاطفون معه يخفون مظاهر الاحتفال بالفوز وهو ما يبرز حالة التوجس القائمة بسبب الرفض الشعبي الواسع للانتخابات

وأشاد رئيس اللجنة المستقلة للانتخابات محمد شرفي، في الندوة الصحافية التي خصصت لإعلان النتائج، بجهود المؤسسة العسكرية في تنظيم وتأمين الانتخابات الرئاسية، وهو ما يوحى بحسب البعض من المتابعين للشأن الجزائري بأن المسار الذي كرسه المؤسسة العسكرية خلال الأشهر الماضية، سيواصل رسم ملاحم وخطوط المرحلة الجديدة.

المهنيين للرئيس الجديد والمشيدون بالانتخابات الرئاسية. وكان هذا الحزب أحد أطراف التحالف الرئاسي المؤيد لعبدالعزیز بوتفليقة عندما كان في الحكم.

وفي المقابل، ذكر تكتل البديل الديمقراطي المعارض أنه "لا يعترف بالانتخابات الرئاسية ولا بالنتائج التي أفرزتها". وأكد، في بيان، على توقعه الدائم في صف قوى الحراك الشعبي، وتمسكه بمطالب رحيل السلطة، والذهاب إلى مرحلة انتقال ديمقراطي تضع جميع الأطراف في خط واحد.

ولف الاستحقاق الجزائري لغط كبير بشأن سير عملية الاقتراع والانتخابات بالترتيب والتلاعب بالنتائج خاصة في ظل الشكوك حول دور أفراد الجيش في الاقتراع أكثر من مرة بغية رفع نسبة المشاركة، فضلا عن تعبئة وحشو صناديق الاقتراع وتهنيئتها مسبقا، بحسب ما أوضحت تسجيلات في عدد من المدن كبني عمران وبرج منابيل بولاية بومرداس الواقعة شرق العاصمة. ويسود في الجزائر جدل كبير حول مصير الجنرال قايد صالح، وهو الرجل

وعاشت العاصمة الجزائرية والعديد من المدن والمحافظات، الجمعة، على وقع مظاهرات رافضة للانتخابات. وأكد المحتجون مواصلة رفض الانتخابات الرئاسية في يوم الاقتراع وشددوا على مسار انتقالي يكفل إحداث التغيير السياسي الشامل في البلاد، لتكون بذلك استكمالا للاحتجاجات التي تعيشها الجزائر منذ أشهر.

وأعلن ناشطون في الحراك الشعبي أنهم ليسوا معنيين بالانتخابات ولا بالرئيس الجديد للبلاد، لأنها مرفوضة من طرف الشارع منذ أشهر طويلة، وأن تطور الأحداث بين أن السلطة جددت نفسها بانتخاب رئيس جديد ينتمي لنفس المنظومة القديمة والتي فارضها الشارع.

وتقلد تبون العديد من المسؤوليات الحكومية وتولى مناصب مختلفة في الدولة منذ مطلع تسعينات القرن الماضي. وكان حزب تجمع أمل الجزائر "تاج"، الذي يتواجد أمينه العام الوزير السابق عمار غول في السجن بتهمة فساد، أول

مثل هذه المناسبات، وهو ما يبرز حالة التوجس القائمة بسبب الرفض الشعبي الواسع للانتخابات. وفي أول تغريدة بعد فوزه في الانتخابات، قدم تبون عبر حسابه الرسمي على تويتر تهانیه وشكره للذين وضعوا فيه الثقة ليكون رئيسا للبلاد. كما أكد التزامه بشعار حملته الانتخابية وهو "التغيير الشامل"، الذي كشف عن خطوطه العريضة في أول تصريح لوسائل الإعلام الخميس.

الرئيس الفرنسي يدعو إلى حوار بين السلطة والشعب في الجزائر

عدد سكانه تقل أعمارهم عن 30 عاما. وهؤلاء يجدون أنفسهم في الحراك الشعبي ضد النظام الحاكم منذ الاستقلال. فبعد أن دفعوا عبدالعزیز بوتفليقة إلى الاستقالة في أبريل الماضي، يطالبون اليوم برحيل كل رموزه ومنهم تبون الذي كان دائما وفيا للرئيس السابق.

انتخب عبدالمجيد تبون رئيسا جديدا للجزائر لكن ذلك لم يهدئ غضبة الشارع المنتفض منذ أشهر ويتطلع لتغيير منظومة الحكم السابق، إذ يعتبرون الانتخابات الأخيرة ليست سوى إعادة تدوير النظام لوجوهه وآلياته القديمة. وستثبت الأيام القادمة مدى جدية تبون في الالتزام بوعده التغيير الذي قطعته أثناء حملته الدعائية لحشد أصوات الناخبين، لكن الأمر يبدو محسوما سلفا على اعتبار أن الرئيس الجديد ليس سوى واحد من رجالات النظام القديم إذ تقلد مناصب ومسؤوليات حكومية عديدة خلال العقد الأخير من القرن الماضي.

صابر بلیدی

وسارع المرشح عزالدين ميهوبي، الذي أربك حسابات المراقبين خلال الأيام الأخيرة من الحملة الانتخابية، إلى تهنئة الرئيس الجديد للبلاد والاعتراف بالنتائج المعلنة عنها.

من جهته، وفي أول ردود الفعل عن الهزيمة في الانتخابات الرئاسية، طلب المرشح الغاضب والمؤسسة العسكرية بن قريبة من حزب حركة البناء الوطني الإسلامي إعفاه من قيادة الحزب. وكان المرشح المحسوب على المعارضة علي بن فليس قد لمّح، في تصريح له مساء الخميس بمقر حملته الانتخابية، إلى "انسحابه من الحزب ومن المشهد السياسي، وفسح المجال أمام شباب حزب طلائع الحريات".

ويعتبر بن فليس المتضرر الأكبر من الانتخابات الرئاسية كونها جسدته فشله في منافسة مرشح السلطة وتحقيق فوز ضده في ثلاث محطات سابقة. وكان بن فليس قد خسر الانتخابات أمام الرئيس السابق عبدالعزیز بوتفليقة في مناسبتين في العامين 2004 و2014.

واعتبر مراقبون أن هذه الهزيمة الأخيرة ستنهي المسار السياسي لبن فليس. وغابت مظاهر الاحتفال بفوز تبون بكرسي الرئاسة في العاصمة وفي عموم البلاد، باستثناء أجواء الفرحة التي تخدم على المقر المركزي لحملته الانتخابية. وأخفى أنصاره والمتعاطفون معه مظاهر الابتهاج عكس ما يحدث في

الجزائر - أسفرت نتائج انتخابات الرئاسة في الجزائر عن فوز المرشح المستقل عبدالمجيد تبون ليخلف الرئيس عبدالعزیز بوتفليقة الذي اضطر للتخلي عن السلطة في أبريل، تحت ضغط الشارع الغاضب والمؤسسة العسكرية النافذة، ليكون بذلك ثامن رئيس للجزائر يأتي في ظروف استثنائية واحتجاجات شعبية مستمرة منذ عشرة أشهر. وأعلن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي فوز تبون برئاسة البلاد بعد حصوله على 58 بالمئة من أصوات المقتربين، الذين بلغ عددهم نحو ثمانية ملايين ناخب من مجموع 24 مليون مسجل في اللوائح الانتخابية.

وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية، التي جرت الخميس، عموما أقل من 40 بالمئة، وفق الإحصائيات التي قدمتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

ويكسب ضعف نسبة المشاركة في الاقتراع حجم المقاطعة الواسعة للانتخابات الرئاسية، وهي نسبة تدحض مزاعم السلطة القائمة التي سعت طيلة الفترة الماضية للترويج لكون أغلبية الجزائريين يدعمون خيار الانتخابات، ويضع المعارضين لها -والرافضين للانتخابات- في موقع قوي.

بروكسل - دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون السلطات الجزائرية لبدء "حوار" مع الشعب الجزائري بعد انتخاب عبدالمجيد تبون رئيسا للبلاد في اقتراع رفضه المتظاهرون. وقال الرئيس الفرنسي، خلال مؤتمر صحافي في بروكسل "أخذت علما بالإعلان الرسمي عن فوز تبون

بروكسل - يزيد الاتفاق البحري الموقع بين حكومة الوفاق الليبية وتركيا من تعميق التصدع في العلاقة بين بروكسل وأنقرة. كما أنه يزيد حجم الضغوط التي سببها الإعلان عن الاتفاق، إذ اعتبر الزعماء الأوروبيون في بيان أصدره خلال اجتماع عقد صباح الجمعة أن اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين تنتهك القوانين الدولية، معربين

عن إدانتهم لهذا الاتفاق البحري، وأقر نص اتفاق زعماء الاتحاد الأوروبي بأن مذكرة التفاهم "تنتهك الحقوق السيادية لثلاث دول، ولا تمتثل لقانون البحار ولا يمكن أن تنتج عنها أي تبعات قانونية بالنسبة للدول الثلاث". وأعلن البيان صراحة "تضامنا" الزعماء الأوروبيين مع اليونان وقبرص، اللتين لديهما مخاوف من أن تركيا تحاول



رفض الاتفاقيات والنواب المشهورة

الاتحاد الأوروبي: الاتفاق البحري التركي مع ليبيا انتهاك للقوانين الدولية

"ليست لدى السراج قوة حقيقية... إنه بحاجة ماسة إلى الدعم التركي ليكون قوة موازنة لحقتر".

ويقسّم الاتفاق البحري جزءا كبيرا من شرق البحر المتوسط بين تركيا وليبيا، وتكمن أهميته بشكل خاص في الاكتشافات الأخيرة لكميات الغاز الكبيرة التي تسببت في تهافت على التنقيب بين الدول المحاذية وشركاها النفط العالمية. وأشار الاتفاق التركي الليبي غضب اليونان التي ردت بطرد السفير الليبي وحضت الأمم المتحدة على إدانة الاتفاق. وتتعرض تركيا أساسا لعقوبات يفرضها الإتحاد الأوروبي على خلفية سفن التنقيب عن النفط والغاز قبالة قبرص، والتي لا تعترف تركيا بحكومتها.

وبعد الاتفاق، بحسب المحللين والمتابعين، ردا على استبعاد تركيا من جانب دول أخرى في المنطقة.

وفي وقت سابق هذا العام، اتفق وزراء الطاقة في قبرص واليونان ومصر وإسرائيل والأردن وإيطاليا والأراضي الفلسطينية على إقامة "منقذ غاز شرق المتوسط" الذي لا يضم تركيا. وقال إيجي سيتشكين، الخبير بشؤون تركيا، "تخفي تركيا من أن تكون محاصرة من الجهة الجنوبية، في ظل خطط لخط أنابيب غاز مستقبلي يربط حقول الغاز القبرصية بالأسواق الأوروبية". وأضاف "الحدود البحرية التي رسمت بموجب الاتفاق تغطي مساحة من جنوب غرب تركيا إلى شمال شرق ليبيا، عبورا بالطريق المقرر لهذا الأنبوب".

وتتضمن هذه المساعي توقيع الاتفاقيات مع حكومة الوفاق ومن بينها استعدادها لنشر جنود وتوقيع الاتفاق البحري المفير للجدل.

وأقره من أكبر حلفاء حكومة الوفاق الليبية، وتعززت العلاقة بينهما من خلال الدعم الذي قدمته تركيا لحكومة الوفاق في إطار التصدي للعمليات العسكرية التي بدأها المشير خليفة حفتر منذ أبريل الماضي لتطهير نواحي طرابلس من الميليشيات.

مذكرة التفاهم تنتهك الحقوق السيادية لثلاث دول ولا تمتثل لقانون البحار ولا يمكن أن تنتج عنها أي تبعات قانونية

واستقبل أردوغان رئيس حكومة الوفاق، فايز السراج في إسطنبول في 27 نوفمبر للتوقيع على اتفاقيات عسكرية وبحرية.

وقال أنس القمطاني، مدير معهد صاعد للأبحاث ومقره طرابلس، إن "تركيا وجدت لنفسها حليفا طبيعيا في حكومة الوفاق الوطني، فهما يتشاركان الخصوم أنفسهم في أماكن مختلفة"، مشيرا إلى الأسباب التجارية والسياسية للدعم الذي تقدمه أنقرة. وأضافت اليسون بارجيتير، خبيرة شؤون ليبيا في جامعة كينغز كولج،

الشريك الدولي الوحيد الداعم لحدود أنقرة البحرية.

وكان عقيلة صالح رئيس مجلس النواب الليبي رفض الاتفاق بين بلاده وتركيا على ترسيم الحدود البحرية والذي أدى إلى إثارة غضب أثينا.

وطردت اليونان السفير الليبي، الأسبوع الماضي، بسبب غضبها من الاتفاق الموقع في 27 نوفمبر بما أسس لممر بحري بين ليبيا وتركيا في مناطق تعترضها اليونان ضمن حقوقها البحرية. وقال صالح، في تصريحات أدلى بها للصحافيين من أثينا، إنه يؤكد رفض الاتفاق ويعتبره باطلا ووصف من وقعوه نيابة عن بلادهم بأن ليست لهم أي سلطة قانونية تخولهم لذلك بسبب ما قال إنه رفض لحكومتهم ذاتها، مشيرا إلى إخفاقها في اقتراع بالثقة مرتين وعدم أدائها اليمين القانونية أمام مجلس النواب.

ويدعم البرلمان، ومقره في مدينة طبرق شرق البلاد، الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر الذي يسيطر على شرق البلاد ويعارض حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا والتي تعمل من العاصمة طرابلس. وأحالت الحكومة اليونانية، الثلاثاء، إلى الأمم المتحدة اعتراضاتها على الاتفاق بين ليبيا وتركيا لترسيم الحدود البحرية باعتباره انتهاكا للقانون الدولي.

وتبذل أنقرة جهودا كثيرة من أجل تجاوز خصومها الإقليميين في ليبيا وفي شرق البحر المتوسط الغني بالنفط،

إثبات ادعاء باحتياطات غاز طبيعي قيمة يشتهه في أنها تقع تحت قاع البحر. ويواجه الاتفاق البحري الذي وقعته أنقرة في وقت سابق مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا رفضا عربيا ودوليا كبيرا، كما انتقدته سلطات شرق ليبيا التي تتنافس على الشرعية مع السلطات التي تعمل من غرب البلاد.

وحكومة الوفاق الوطني الليبية هي